وان لم تتناهي المحدثون لزم التسلسل وهو تتابع الأشياء واحدا
بعد واحد الي ما لا نهاية له في الزمن الماضي كما لو فرض ان زيدا احدثه
عمرو وان عمرا احدثه بكر وان بكرا احدثه خالد وهكذا الي ما لا نهاية
له فقد تتابعت المحدثون واحدا بعد واحد الي ما لا نهاية له في الزمن
الماضي قوله واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه الخ هذا البر
هان لا يتم الا بقياسين ونظمها هكذا لو لم يجب له البقاء لامكن ان
يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم له محال لانه لو امكن ان يلحقه العدم
لانتفاء عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه محال فالمص حذف القياس الأول
وذكر شرطية القياس الثاني وحذف استثنائيته لكن ذكر ما هو كالدليل
عليها بقوله كيف وقد سبق قريبا الخ واما قوله لكون وجوده الخ فتعليل
للترتيب انتفاء القدم علي امكان لحوق العدم كما لا يخفي قوله لو امكن
ان يلحقه العدم انما عبر بالامكان ولم يقل لو لحقه العدم لان امكان
لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب اولي بخلاف عكسه فتدبر
قوله لكون وجوده الخ قد عرفت انه تعليل لترتيب انتفاء القدم علي
امكان لحوق العدم وقوله ح اي ح امكن ان يلحقه العدم قوله واجبا
توكيد لما قبله كما هو ظاهر قوله والجائز لا يكون وجوده لا حادثا
انما لم يقل والجائز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظ الوجود لانه لو قال
ذلك لا قتضي انه كل جائز حادث وليس كذلك لان الجائز الذي لم
يوجد لا يتصف بالحدوث لان الحدوث هو الوجود بعد عدم والوجود
لا يتصف بالوجود لانه من الأحوال والأمور الاعتبارية علي الخلاف
في ذلك وكل منهما لا يتصف بالوجود فكيف يجعله المص متصفا بالحدوث
لانا نقول قد تقدم انه كما يطلق حقيقة علي الوجود بعد عدم يطلق
علي التجدد بعد عدم وهو بهذا المعني يتصف به كل من الاحوال والامور

الاعتبارية

الاعتبارية قوله كيف اسم استفهام علي وجه التعجب والواو في
قوله وقد سبق قريبا الخ للحال اي كيف يصح ذلك الانتفاء والحال انه
قد سبق قريبا الخ ويصح ان يكون اسم استفهام علي وجه الانكار
والواو في قوله وقد سبق قريبا الخ للتعليل اي لا يصح ذلك الانتفاء
لانه قد سبق الخ وكثيرا ما تقع الواو للتعليل في كلام المؤلفين كما قال
الكتاني قوله وقد سبق قريبا وجوب قدمه تعالى يؤخذ من ذلك
انه كل من وجب قدمه استحال عدمه ولم تتفق العلماء علي مسألة
اعتقادية الجهة الا هذه القاعدة الكلية واورد عليها عدمنا الازلي
فانه وجب قدمه ولم يستحل عدمه واجيب بان القاعدة مفروضة في
الوجودي وبعضهم منع الايراد من اصله بان عدمنا الأزلي يستحيل
عدمه لانه لو عدم لوجدنا في الأزل ووجودنا في الازل محال لانه لا يوجد
فيه الا الله وصفاته وفيه انه انما يستحيل عدمه في الأزل لما ذكره
هذا الايتاني انه ينعدم بتناهي الأزل فيصدق عليه انه وجب قدمه
ولم يستحل عدمه فتامل قوله واما برهان وجوب مخالفته تعالى
للحوادث فلانه الخ هذا برهان لا يتم الا بقياسين ونظمها هكذا
لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا لها لكن كونه مماثلا لها محال لانه لو ماثل شيأ منها لكان حادثا مثلها لكن كونه حادثا محال صح
فالمص حذف القياس الأول بتمامه وذكر شرطية الثاني وطوي استثنائيته
لكنه اقام مقامها وقوله وذلك محال فهو في قوة قوله لكن كونه حادثا
محال وقوله لما عرفت قبل الخ دليل لتلك الاستثنائية فتدبر قوله لو
ماثل شيأ منها لكان حادثا مثلها اي لان جميع ما ثبت لاحد المثلين
ثبت للاخر لو رد علي المص ان اللازم علي المماثلة اما قدم الحادث
او حدوث القديم فاللازم عليها احد الامرين لا خصوص الثاني كما
يقتضيه صنيعه واجيب بان المراد لو ماثل شيأ منها بان يتصف بشيء

Copyright © King Saud University